



Distr.: General
12 September 2025
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة والعشرون

بنما سيتي، بنما، 1-5 كانون الأول/ديسمبر 2025

البند 2(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

عرض مستجدات تحقيق الغايات الطوعية من تحييد أثر تدهور الأراضي وجهود التنفيذ ذات الصلة

تحقيق الغايات الطوعية من تحييد أثر تدهور الأراضي وجهود التنفيذ ذات الصلة

تقرير من الآلية العالمية

موجز

طلب المقرر 12/م أ-14 إلى الأمانة أن تدرج الجرد المنتظم لبرنامج تحديد الغايات الطوعية من تحييد أثر تدهور الأراضي في الوثائق الرسمية التي تُعدّ لجلسات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ما بين الدورات. واستناداً إلى ذلك، قررت الأطراف، بموجب المقرر 13/م أ-16، أن تدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عرضاً لمستجدات تحقيق الغايات الطوعية من تحييد أثر تدهور الأراضي وجهود التنفيذ ذات الصلة لكي تستعرضها الأطراف وتناقشها.

واستناداً إلى الولاية الواردة في المقررات 3/م أ-15 و 11/م أ-15 و 12/م أ-15 و 13/م أ-15، دعا المقرر 3/م أ-16 الأطراف التي ترغب في تنقيح غاياتها الطوعية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي إلى أن تفعل ذلك عن طريق ضمان أن تكون هذه الأهداف محددة، وموقوتة، ومتماسكة سياساتياً، ومحددة كمياً، وواضحة مكانياً، ومراعية للمنظور الجنساني، ومدمجة على نحو مناسب في أطر التخطيط؛ وطلب أيضاً إلى الآلية العالمية والأمانة في المرحلة الثانية من برنامج تحديد الأهداف الطوعية من تحييد أثر تدهور الأراضي بما يتجاوز البلدان الـ 18 الحالية. ويشمل ذلك التنسيق مع الاتفاقيات الأخرى، ودمج الأهداف في الأطر الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي، وتيسير تبادل المعارف بشأن تنفيذ برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي.

ويطلب المقرران 13/م أ-15 و 3/م أ-16 إلى الآلية العالمية والأمانة تعزيز الشراكات من أجل التعجيل بوضع مسار متوازن جغرافياً لإعداد المشاريع بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على التكيف مع الجفاف. ويشدد المقرر 3/م أ-16 على ضرورة التركيز على المبادرات والمشاريع والبرامج الرئيسية الواسعة النطاق والقوية التأثير والمتعددة البلدان، وزيادة الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية في شكل



الرجاء إعادة الاستعمال

بناء قدرات البلدان والجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، عند الاقتضاء، للمساعدة في الحصول على التمويل من مصادر متنوعة.

ويقدم هذا التقرير تحديثاً لحالة تحديد الغايات من تحييد تدهور الأراضي وتنفيذها. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على التقدم المحرز في تطوير المشاريع، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وتحديد التمويل المبتكر والمشاركة مع القطاع الخاص. ويوجز التقرير الإنجازات ويحدد التحديات ويعرض الاستنتاجات والتوصيات لإثراء مناقشات الأطراف في الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

الصفحة

4	تطور تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي	أولاً -
4	أهداف التنمية المستدامة وإطار تحييد أثر تدهور الأراضي المتطور في إطار الاتفاقية	ألف -
5	المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة	باء -
7	تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي	ثانياً -
7	إطلاق البرنامج والمشاركة القطرية	ألف -
8	النتائج: التقدم المحرز والمقاييس الرئيسية	باء -
9	التكامل بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	جيم -
10	التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي	دال -
10	تحليل: عوامل النجاح وتحديات التنفيذ	ثالثاً -
10	عوامل النجاح الرئيسية وأفضل الممارسات	ألف -
13	تحديات التنفيذ الحرجة	باء -
15	أوجه التآزر مع أطر تغير المناخ والتنوع البيولوجي	رابعاً -
17	ربط تحديد الأهداف بتطوير المشاريع وتمويلها	خامساً -
17	إعداد مسار من وضع غايات تحييد أثر تدهور الأراضي إلى التنفيذ	ألف -
17	رصد المشاريع والإبلاغ عنها والتحقق منها	باء -
20	تعزيز تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية	سادساً -
20	تعقب التدفقات المالية	ألف -
21	مجموعة أدوات تعبئة الموارد	باء -
21	تعبئة الموارد - إعداد المشاريع	جيم -
22	المبادرات الرائدة التي تقودها الآلية العالمية	دال -
28	الاستنتاجات والتوصيات	سابعاً -
28	الاستنتاجات المستخلصة من تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي	ألف -
29	التوصيات الاستراتيجية	باء -
31	الخلاصة والتوجه المستقبلي لتحديد الأهداف	جيم -

أولاً- تطور تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي

1- عندما حددت البلدان في البداية الغايات من تحييد أثر تدهور الأراضي، اتبعت الإطار المفاهيمي الأساسي وركزت على تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه. وتتخذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي الآن نهجاً أكثر شمولاً يسلم بتعقيد قضايا تدهور الأراضي. وفي حين أن الغايات لا تزال تهدف إلى الحفاظ على موارد كافية من الأراضي لدعم النظم الإيكولوجية السليمة، توسعت المرحلة الثانية من برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي لتشمل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي المرعي للمنظور الجنساني. ويأخذ هذا النهج الأوسع نطاقاً في الاعتبار الأثر الزمنية والنطاقات الجغرافية المختلفة، ويسعى إلى خلق أوجه تآزر مع أطر التنمية الهامة الأخرى، لا سيما تلك التي تعالج تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي. ويتيح هذا التطور فرصاً لمزيد من التطوير لنهج تُشرك قطاعات متعددة.

ألف- أهداف التنمية المستدامة وإطار تحييد أثر تدهور الأراضي المتطور في إطار الاتفاقية

2- منذ اتخاذ المقرر 3/م أ-12، تعاونت البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومؤسسات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومجموعة من الشركاء المؤسسين والتقييين والمالين لتحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج متعددة ذات صلة. ويشمل ذلك تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي باستخدام أفضل البيانات المتاحة؛ والنهوض بتمويل عملية تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها من خلال شراكات المشاريع التحويلية؛ والتحسين المستمر في الوصول إلى البيانات والمنهجيات القوية والقدرة التقنية على الرصد والإبلاغ الفعالين. وقد أحرز تقدم عالمي كبير في تحديد الغايات الطوعية لتحييد تدهور الأراضي، والالتزامات بإصلاح الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، كما هو مبين في التقارير السابقة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

3- وفي سياق تحييد أثر التدهور، دعم برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي⁽¹⁾ ما مجموعه 131 بلداً مشاركاً حتى الآن في تحديد الغايات الطوعية لتحييد أثر التدهور. وحتى 30 حزيران/يونيه 2025، نجح 113 بلداً في تحديد غاياته الطوعية لتحييد أثر التدهور والتدابير ذات الصلة، بدعم من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، وتحقيق من صحتها فنياً، وأتاح للجمهور 107 تقارير وطنية نهائية على الموقع الإلكتروني للاتفاقية⁽²⁾. وإجمالاً، اعتمد 76 بلداً رسمياً غايات تحييد أثر التدهور بتأييد رفيع المستوى، و66 من هذه الغايات متاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

4- وأشار أول تقييم عالمي يتعلق بالتزامات إصلاح الأراضي نُشر عام 2020⁽³⁾ إلى أن هذه العملية أسفرت عن التزامات طوعية من جانب البلدان الأطراف بإصلاح أكثر من 450 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. ووفقاً للتقييم العالمي نفسه، استُكملت هذه الالتزامات الطوعية بـ 250 مليون هكتار إضافية مشمولة بالمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وحوالي 90 مليون هكتار مدرجة ضمن استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي بموجب

(1) <https://www.unccd.int/land-and-life/land-degradation-neutrality/projects-programmes/ldn-target-setting>

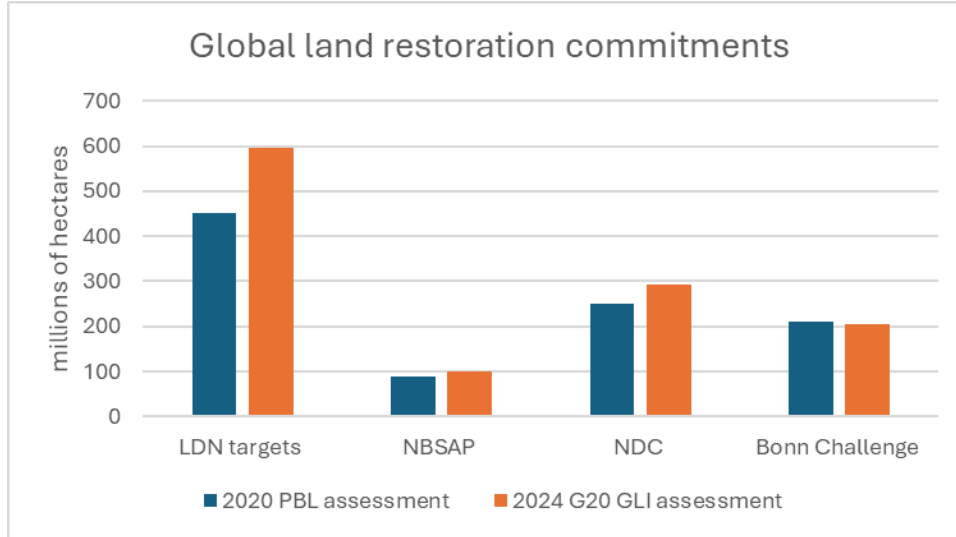
(2) <https://www.unccd.int/our-work/country-profiles/voluntary-ldn-targets>

(3) تقييم عام 2020 الذي أجراه معهد البحوث الهولندي للبيئة والتخطيط المكاني: <https://www.pbl.nl/en/publications/goals-and-commitments-for-the-restoration-decade>

اتفاقية التنوع البيولوجي. ويشير أحدث تقييم عالمي أجري في عام 2024⁽⁴⁾ إلى أن الالتزامات الطوعية للبلدان في إطار الغايات المتعلقة بتحديد تدهور الأراضي قد وصلت الآن إلى ما يقرب من 600 مليون هكتار (انظر الشكل 1).

الشكل 1

الالتزامات العالمية بإصلاح الأراضي التي قُيِّمت عامي 2020 و2024



(LDN targets: الغايات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛ NBSAP: الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي؛ NDC: المساهمات المحددة وطنياً؛ PBL ASSESSMENT: التقييم الذي أجراه معهد البحوث الهولندي للبيئة والتخطيط المكاني عام 2020؛ GLI assessment: التقييم الذي أجرته المبادرة العالمية للأراضي عام 2024؛ Bonn challenge: تحدي بون)

5- ومن المتوقع أن تستمر هذه الأرقام في الارتفاع مع قيام البلدان بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، ومع استمرار مراجعة وتعزيز غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، كجزء من المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي. ويمثل هذا الجهد الجماعي خطوة مهمة نحو تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي، مع توليد مجموعة واسعة من المنافع المشتركة مثل تحسين الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي، وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتساهم هذه النتائج في تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن دعم التقدم المحرز في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

باء - المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة

6- اعتمد مؤتمر الأطراف في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عدة مقررات لتوجيه برنامج تحديد الغايات الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وجهود التنفيذ ذات الصلة.

7- فقد دعا المقرر 3/م أ-16 الأطراف التي ترغب في تنقيح غاياتها الطوعية المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي إلى أن تفعل ذلك عن طريق ضمان أن تكون هذه الأهداف محددة، وموقوتة، ومتأسكة

(4) تقييم عام 2024 الذي أجرته المبادرة العالمية المتعلقة بالأراضي التابعة لمجموعة العشرين: <https://grih.info/reports/>

سياساتياً، ومحددة كمياً، وواضحة مكانياً، ومراعية للمنظور الجنساني، ومدمجة على نحو مناسب في أطر التخطيط؛ ودعا المقرر نفسة الأطراف من البلدان المتقدمة والأطراف الأخرى وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات المالية الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص إلى تقديم موارد مالية وغير مالية كبيرة من أجل تعزيز أنشطة تنفيذ الاتفاقية المتصلة ببدء المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، وتقديم المساعدة التقنية لإعداد المشاريع والبرامج، وإشراك القطاع الخاص؛ ودعا أيضاً الآلية العالمية إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية في مجال تعبئة الموارد من أجل وضع مشاريع متعددة البلدان وواسعة النطاق للتصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الرملية والترابية؛

8- وعلاوة على ذلك، طلب المقرر 3/م-أ-16 إلى الآلية العالمية والأمانة، كل في إطار ولايته، ورهنأ بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء الماليين والتقنيين المعنيين الذين يمكنهم المساهمة، أن تضطلعاً بما يلي:

(أ) المساهمة في بناء قدرات الأطراف في مجال تهيئة المشاريع وتصميم البرامج وفي الوصول إلى التمويل؛

(ب) دعم وبدء عملية '1' تحديد و/أو تنقيح الغايات الطوعية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي، من خلال شراكات فعالة، بما يتجاوز البلدان الثمانية عشر المشاركة على سبيل التجربة في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي؛ '2' تبسيط العملية مع الاتفاقيات الأخرى والعمليات المرتبطة بها؛ '3' إدماج الأهداف في الأطر الوطنية (الفرعية) للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والخطط الإنمائية الوطنية في البلدان الأطراف التي قد ترغب في المشاركة في هذه العملية؛ و'4' دعم جهود تبادل المعارف ذات الصلة بتحديد أهداف شبكة التنمية المحلية وتنفيذها؛

(ج) المساهمة في تطوير قدرة البلدان الأطراف على أن تحسن في سياقها الوطني أوجه التآزر مع العمليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتنسيق فيما بين القطاعات والسياسات والخطط ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالتمويل والتخطيط، والزراعة، والطاقة، والمياه، وتهيئة الهياكل الأساسية، وإدارة مخاطر الكوارث؛

(د) مواصلة تعزيز الشراكات من أجل زيادة المشاريع المتوازنة جغرافياً التي توجد قيد الإعداد، من خلال نموذج قائم على الشراكة، من أجل ما يلي: '1' تيسير برامج الاستثمار في المواقع الطبيعية على نحو مراعي للمنظور الجنساني وواسع النطاق ومتكامل؛ '2' بحث ورعاية مبادرات رئيسية إضافية ذات بعد جغرافي وموضوعي، بما في ذلك من خلال مبادرة غابة السلام؛

(هـ) مواصلة التركيز على المبادرات والمشاريع والبرامج الرئيسية الواسعة النطاق والقوية التأثير والمتعددة البلدان، وزيادة الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية في شكل بناء قدرات البلدان والجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، عند الاقتضاء، للمساعدة في الحصول على التمويل من مصادر متنوعة، مثل تلك المدرجة في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، ومصارف التنمية الإقليمية، ومختلف مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص، ومصادر التمويل الابتكارية؛

9- وأخيراً، قررت الأطراف، بموجب المقرر 13/م-أ-16، أن تدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية تحدياً بشأن تنفيذ الغايات الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي والجهود ذات الصلة بالتنفيذ لكي تستعرضها الأطراف وتناقشها.

ثانياً - تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي

10- يوضح هذا الفصل نهج المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع الإشارة إلى زيادة تعقيده. وهو يسلط الضوء على التقدم المبكر والمشاركة القطرية والدعم الفني والتحديات التي شكلت تصميم البرنامج وتنفيذه.

ألف - إطلاق البرنامج والمشاركة القطرية

11- عقب التفويض الذي تلقته البلدان الأطراف في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، أطلقت الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين⁽⁵⁾، المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، رسمياً، في 12 أيار/مايو 2023⁽⁶⁾. وفي 3 تموز/يوليه 2023، أعلنت⁽⁷⁾ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اختيار البلدان الثمانية عشر التالية للمشاركة في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي ومشروع النشاط التمكيني لمرفق البيئة العالمية ذي الصلة "دمج تحييد تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي لأجل تعزيز البيئات التمكينية الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"، في إطار عملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية: الأرجنتين، والأردن، وباكستان، وبنما، وبنين، وبيرو، وتركيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وقيرغيزستان، وكينيا، وملاوي، وناميبيا، ونيجيريا.

12- وقُدمت الإرشادات الفنية للبلدان المشاركة من خلال وضع مبادئ توجيهية تكميلية بشأن تعزيز أهداف استعادة الأراضي وحلقة عمل مخصصة لبناء القدرات⁽⁸⁾ عقدت في الفترة من 20 إلى 22 شباط/فبراير 2024 في الدوحة، قطر.

13- وقد بدأت البلدان الأطراف المعنية، مباشرة بعد حلقة العمل، المرحلة الثانية من عمليات برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، بالتعاون مع عدد كبير من الوكالات التقنية الشريكة التي أشركتها الآلية العالمية لدعم الأنشطة على المستوى القطري⁽⁹⁾.

14- وبحلول حزيران/يونيه 2024، كانت غالبية البلدان قد عقدت بالفعل مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة واعتمدت عمليات مصممة خصيصاً للبلدان التي تتبع الأنشطة المقترحة على المستوى القطري في إطار المرحلة الثانية من عمليات برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي (انظر الشكل 2)، التي تم تكييفها مع الظروف الوطنية المحددة.

(5) مبادرة تشانغون، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الشؤون العالمية الكندية، والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والمبادرة العالمية المتعلقة بالأراضي التابعة لمجموعة العشرين.

(6) <https://www.unccd.int/news-stories/notifications/call-requests-support-assist-countries-strengthening-ldn-targets>

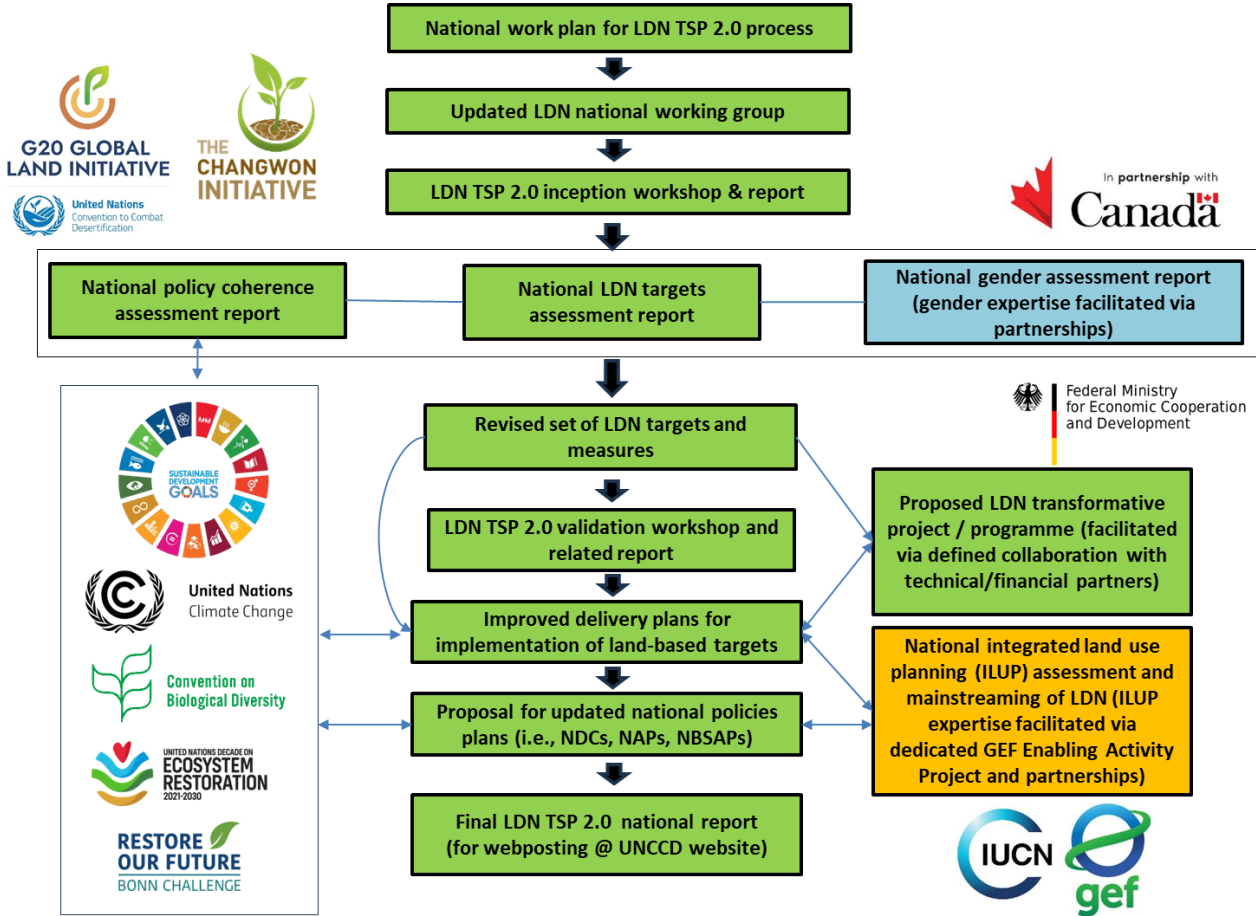
(7) <https://www.unccd.int/news-stories/notifications/18-countries-selected-support-strengthen-ldn-targets-and-integrated-land>

(8) <https://www.unccd.int/news-stories/stories/new-horizons-land-restoration-18-nations-spearhead-next-phase-ldn-tsp>

(9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، والمركز البيئي الإقليمي للقوقاز.

الشكل 2

لمحة عامة عن الأنشطة على المستوى القطري المدعومة من خلال المرحلة الثانية من برنامج تحديد
غايات تحييد أثر تدهور الأراضي



(LDN TSP 2.0: المرحلة الثانية من عمليات برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي؛ NDC: المساهمات المحددة وطنياً؛ NAPs خطط التكيف الوطنية؛ NBSAPs: الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي؛ GEF: مرفق البيئة العالمية؛ ILUP: تخطيط استخدام الأراضي)

باء - النتائج: التقدم المحرز والمقاييس الرئيسية

15- كجزء من إدارة المعارف والرصد والتقييم الداخليين في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، طورت الآلية العالمية لوحة متابعة لتتبع التقدم المحرز على المستويين العام والقطري. ويبين الجدول التالي التقدم الذي أحرزته الدول الـ 18 المشاركة في البرنامج، استناداً إلى لوحة معلومات المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، حتى 30 حزيران/يونيه 2025:

الجدول رقم 1

التقدم الذي أحرزته البلدان الـ 18 المشاركة بناءً على المرحلة الثانية من عمليات برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي

النشاط	عدد البلدان المنجزة	عدد البلدان التي هي في طور الإنجاز	عدد البلدان التي لم تبدأ بعد
خطط العمل الوطنية المعمول بها؛ بهدف استكمال الأنشطة بحلول نهاية عام 2025.	18 (100 في المائة)	0	0
تفعيل مجموعات العمل الوطنية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي بمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة	16 (89 في المائة)	2	0
حلقات العمل الاستهلاكية المعقودة	16 (89 في المائة)	1	1
التقييمات المنجزة لمدى اتساق السياسات بشأن سياسات الأراضي المتماشية مع اتفاقية ريو	9 (50 في المائة)	8	1
تقييم غايات تحييد أثر تدهور الأراضي (المحددة والموقوتة والمحددة كمياً والواضحة مكانياً)	10 (56 في المائة)	5	3
مراجعة وتعزيز غايات تحييد أثر تدهور الأراضي	6 (33 في المائة)	5	7
إقرار غايات تحييد أثر تدهور الأراضي المنقحة من خلال مشاورات رسمية	6 (33 في المائة)	2	10
خطط التنفيذ المحسنة لجهود التنفيذ على الأرض (تحديد الثغرات المالية والتنفيذية)	0 (0 في المائة)	6	12
الاتصالات الخاصة بالإدماج في السياسات الوطنية (مثل المساهمات المحددة وطنياً، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي)	0 (0 في المائة)	3	15
تعريف المشاريع التحولية المقبولة مصرفياً	0 (0 في المائة)	3	15

16- ومع استمرار الأنشطة على المستوى القطري في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي على المستوى القطري خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، من المتوقع أن تستكمل البلدان المشاركة معظم الأنشطة، بالتعاون مع الوكالات الشريكة المشاركة، بحلول نهاية عام 2025 في الوقت المناسب لتقديم النتائج المؤقتة وإثراء المناقشات ذات الصلة خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

جيم - التكامل بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

17- لتعزيز البيئة التمكينية للمساواة بين الجنسين، واستجابةً لنتائج تقييم المرحلة الأولى من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي وولاية مؤتمر الأطراف الخامس عشر، تعمل الآلية العالمية على ضمان أن تكون الغايات المنقحة لبرنامج تحييد أثر تدهور الأراضي في جميع البلدان الثمانية عشر المشاركة في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي مراعية للمنظور الجنساني. وهذا العمل مدعوم بمنحة من حكومة كندا.

18- وفي عام 2024، اتبعت الآلية العالمية سبلاً متعددة لتأمين الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين من أجل إجراء التقييمات الجنسانية الوطنية لبرنامج تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك المناقشات مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والتعاون مع الوكالات الوطنية الشريكة. ومن خلال هذا النهج الشامل، نجحت الآلية العالمية في إقامة شراكات مع

الوكالات الوطنية لتوفير الخبرات المطلوبة. وعلى الرغم من الوقت الذي استغرقه تحديد هذه الشراكات وإضفاء الطابع الرسمي عليها، فإن التقييمات الوطنية الجنسانية جارية الآن من خلال هذه الشراكات ومن المتوقع أن تكتمل في جميع البلدان بحلول نهاية عام 2025.

دال - التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

19- شكل تفعيل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والجدول الزمني المتعلقة به تحدياً آخر للآلية العالمية خلال هذه المرحلة. فرغم الموافقة على مشروع النشاط التمكيني لعملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية "دمج تحديد تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي لأجل تعزيز البيئات التمكينية الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" في حزيران/يونيه 2022، إلا أن بدء الأنشطة تأخر كثيراً لعدة أسباب بينها التأخير في المفاوضات على اتفاق تنفيذ المشروع وإضفاء الطابع الرسمي عليه وتعيين منسق للمشروع. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، عُقدت حلقة العمل الاستهلالية للمشروع في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيار/مايو 2025، واكتملت عملية تعيين أخصائي في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي من أجل تنسيق أنشطة المشروع من الناحية الفنية. ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ على المستوى القطري عام 2026 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والشركاء الوطنيين.

ثالثاً - تحليل: عوامل النجاح وتحديات التنفيذ

20- مع تقدم البلدان في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، ظهرت دروس مستفادة بشأن التقدم المحرز والتحديات. ويسلط هذا التحليل الضوء على الإنجازات وعلى صعوبات إثراء أي نقاش ببناء. ويمثل فهم هذه الديناميكيات أمراً ضرورياً لتحسين استراتيجيات الدعم، ودفع تكامل السياسات، وتوسيع نطاق جهود استعادة الأراضي على مستوى العالم. وبالنظر إلى تعقيدات المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي والديناميكيات الداخلية وقيود دعم الآلية العالمية، فإن أحد الدروس المستفادة الرئيسية هو أهمية تقديم خدمات مرنة ومصممة خصيصاً لكل طرف، ومعالجة التحديات في الوقت الفعلي عند ظهورها.

ألف - عوامل النجاح الرئيسية وأفضل الممارسات

1- نماذج المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة

21- يتمثل أحد عوامل النجاح الرئيسية، في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، في استخدام نماذج إشراك أصحاب المصلحة التي أثبتت جدواها من المرحلة الأولى، لا سيما فرق العمل التي تنفذ برنامج تحديد الأهداف لتحديد أثر تدهور الأراضي. وتجمع هذه المنصات بين أصحاب المصلحة والممثلين المرتبطين بعمليات تدهور الأراضي لتبادل المعلومات وتوجيه تحديد الأهداف والتحقق من صحة النتائج. وقد أعادت جميع البلدان المشاركة تنشيط فرق العمل الوطنية التابعة لبرنامج تحييد أثر تدهور الأراضي، وعادة ما تستند في ذلك إلى آليات التنسيق القائمة للقضايا المتعلقة بالأراضي أو جداول أعمال اتفاقيات ريو. واتباعاً لتوجيهات الآلية العالمية من خلال المبادئ التوجيهية التكميلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قامت البلدان بمراجعة وتوسيع عضوية فرق العمل الخاصة بها لتشمل أصحاب المصلحة الجدد، وإعادة إشراك المشاركين الرئيسيين، وضمان تمثيل متوازن مع الاهتمام بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، تشير التقييمات الجارية إلى أن مشاركة القطاع

الخاص لا تزال تشكل تحدياً بالنسبة لمعظم البلدان، مما يبرز الحاجة إلى بذل المزيد من جهود التوعية بسبل المضي قدماً.

2- اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات

22- في حين أن النطاق الذي حدده مؤتمر الأطراف الخامس عشر للمرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي لم يتضمن تحديثات تقييم خط الأساس من المرحلة الأصلية، إلا أن هناك نمطاً ناشئاً يُظهر أن البلدان المشاركة تستفيد استراتيجياً من مجموعات البيانات الوطنية المتوفرة حالياً عن تدهور الأراضي لتحسين العمليات الحالية. ويشير هذا النهج إلى أن البلدان تدرك القيمة المقترحة للبناء على الاستثمارات السابقة في البنية التحتية للبيانات بدلاً من البدء من الصفر.

23- وتختلف استراتيجيات التكامل حسب القدرات الوطنية والأنظمة القائمة. وأظهر كل من الأردن وبنما وتركيا تعلماً مؤسسياً من خلال دمج نظم دعم اتخاذ القرارات بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي المطورة سابقاً في أطر عمل المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، مما يشير إلى نقل فعال للمعارف بين مراحل البرنامج. ويشير هذا النمط إلى أن البلدان ذات البنية التحتية التقنية الراسخة يمكنها تحقيق كفاءة أكبر في العمليات.

24- وبعيداً عن المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، وفيما يتعلق بالعمليات الجارية لتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، تجلت أهمية نظم البيانات السليمة أيضاً في جزر البهاما التي تدمج بيانات مخصصة وعالية الدقة في حسابات تقييم خط الأساس المتعلق ببرنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي عبر منصة "اتجاهات.الأرض" Trends.Earth، والبرازيل التي نشرت مؤخراً⁽¹⁰⁾ نتائج عملها الوطني لتقييم خط الأساس لبرنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي مع حساب المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة حسب الوحدات الأحيائية. وتؤكد هذه الأمثلة أن تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي يعمل كآلية سياسة سليمة تقنياً وقائمة على البيانات حيث ترتبط متانة نظام البيانات ارتباطاً مباشراً بفعالية العملية وموثوقية النتائج.

3- القيادة والرؤية السياسيتان

25- تبرز القيادة السياسية باعتبارها المحدد الرئيسي لفعالية تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي ضمن هذا الإطار الطوعي الموجه قطرياً. وتتطلب هذه العملية التنسيق بين العديد من أصحاب المصلحة عبر مؤسسات وقطاعات متنوعة، مما يخلق تحديات في التنفيذ لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التزام مستمر رفيع المستوى.

26- وتكشف تجربة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دعم هذه العملية منذ عام 2016 عن وجود ترابط واضح: بغض النظر عن الموارد والمساعدة التقنية المتاحة، فإن البلدان التي تتمتع بقيادة سياسية قوية تحقق باستمرار نتائج عملية متفوقة والجودة المتوخاة. وتؤكد هذه النتيجة أن القدرات التقنية، على الرغم من أهميتها، ليست بديلاً عن الإرادة السياسية باعتبارها عامل النجاح الأساسي.

27- وتصبح المشاركة السياسية حاسمة بشكل خاص للتنسيق المؤسسي، حيث يجب أن تدمج عمليات شبكة التنمية المحلية نقاط اتصال متعددة الأطراف للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف داخل الحكومات الوطنية. وتسهل القيادة القوية مواءمة السياسات المتناسكة بين أهداف شبكة التنمية المحلية والالتزامات الوطنية التكميلية، بما في ذلك العناصر القائمة على الأراضي في المساهمات المحددة وطنياً

وخطط التكيف الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.

28- وتجسد مذكرة تعهد الطبيعة⁽¹¹⁾ التي أطلقتها بنما هذا النهج المتكامل من خلال إطار استراتيجي مبتكر مصمم لتحقيق أقصى قدر من اتساق السياسات وأوجه التآزر التشغيلي عبر اتفاقيات ريو الثلاث. ويوضح هذا النموذج كيف يمكن للقيادة السياسية أن تُترجم في آليات مؤسسية تُفعل التنسيق بين الاتفاقيات المتعددة.

4- الشراكات الاستراتيجية

29- من بين عوامل النجاح الرئيسية الأخرى للمرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي التعاون النشط والشراكات الهادفة التي طُورت مع مختلف الوكالات الشريكة لدعم تنفيذ أنشطة هذه المرحلة من البرنامج على المستوى القطري.

30- وتعرب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن امتنانها للتعاون المثمر واتفاقات الشراكة ذات الصلة التي طُورت مع منظمة الأغذية والزراعة (تدعم حالياً الأنشطة في الأرجنتين وقرغيزستان وجمهورية مولدوفا وبنما وجنوب أفريقيا وتركيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يدعم حالياً الأنشطة في الأردن وناميبيا ونيجيريا وبيرو وسري لانكا)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (شارك مؤخراً في دعم الأنشطة في كينيا)، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل (يدعم حالياً الأنشطة في بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى)، والمركز البيئي الإقليمي للقوقاز (يدعم حالياً الأنشطة في جورجيا)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (يدعم حالياً أنشطة تقييم النوع الاجتماعي في باكستان).

31- وليس لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أي وجود في البلدان. وقد كانت هذه الشراكات عاملاً رئيسياً سمح لأنشطة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي بالمضي قدماً، سواء من حيث تيسير عمليات التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين (أي حلقات العمل الوطنية الاستهلالية والتحقق من صحة البيانات والاجتماعات الفنية) أو من حيث توفير الدعم الفني المباشر، بما في ذلك التقييمات الجنسانية. ويسرت هذه الشراكات الروابط المباشرة وتكامل السياسات بشكل أفضل مع العمليات الوطنية لاتفاقيات ريو الأخرى (أي العمليات الوطنية لتحديث المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي)، حيث إن بعض هذه الوكالات (لا سيما منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) تدعم أيضاً نفس البلدان الأطراف في هذه العمليات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اتفاقيات الشراكة هذه مكنت من الاستفادة من مساهمات مالية أو عينية إضافية من الوكالات الشريكة، لزيادة الدعم المقدم لعمليات المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي.

5- تبادل المعارف وتوسيع نطاق الدعم في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي

32- من المهم الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقوم بتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تجربة العمل مع البلدان والشركاء خلال عمليات المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي الجارية حالياً. وفي هذا السياق، وبالإضافة إلى الحلقة الدراسية الأولى لتبادل المعارف في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي التي

(11) <https://unfccc.int/documents/648666>

عقدت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تخطط الآلية العالمية لعقد حلقتين دراسيتين إضافيتين لتبادل المعارف في الربعين الثالث والرابع من عام 2025، كما تخطط لنشر مذكرة إحاطة مع المبادئ التوجيهية التكميلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن تعزيز التزامات وأهداف استعادة الأراضي في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي في المستقبل القريب. وستكون هذه موارد مفيدة لدعم توسيع نطاق هذه الأنشطة.

باء - تحديات التنفيذ الحرجة

1- القدرات التقنية واستمرارية الدعم على المستوى الوطني

33- برزت محدودية الخبرة التقنية على المستوى الوطني كتحدٍ رئيسي في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي. وبينما استعانت الآلية العالمية بخبراء استشاريين وطنيين في جميع البلدان الـ 18، فقد تطلب الأمر وقف ثلاثة عقود استشارية بسبب مشاكل في الأداء أو مشاكل مؤسسية. وتكثفت الآلية العالمية من خلال إشراك الوكالات الوطنية الشريكة، الأمر الذي حافظ على الاستمرارية، لكنه تسبب في تأخيرات مؤقتة وتطلب تعديلات في خطة العمل.

2- تحديات التنسيق المؤسسي واستمرارية السياسات

34- تعرقل عوائق التنسيق المؤسسي والنهج المنعزلة داخل الحكومات الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالعمل على اتفاقيات ريو، التطوير والتنفيذ الفعال لأنشطة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي. وأدت التحولات السياسية، بما في ذلك الانتخابات وتغيير مراكز التنسيق وتخفيض الموارد، إلى تعطيل التقدم في العديد من البلدان. وأدت الثغرات الموجودة مسبقاً في القدرات، مثل الخبرة المحدودة في نظام المعلومات الجغرافية لتحديد الأهداف المكانية، إلى تقاوم هذه التحديات.

3- القيود على القدرات داخل الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية

35- أدى انخفاض عدد الموظفين المخصصين لأنشطة تحديد الأهداف وتزايد تنوع مسؤوليات تعبئة الموارد إلى جانب الأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف إلى الحد من قدرتنا على تقديم دعم قطري مستدام. واستمرت هذه القيود حتى عام 2025، رغم أن القيادة القطرية القوية ومشاركة الشركاء ساعدتا في الحفاظ على الزخم.

4- تعبئة الموارد - لتحديد الأهداف وما بعدها

36- تحافظ الآلية العالمية على التزامها بدعم البلدان في تحديد أهداف شبكة التنمية المحلية من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية، حيثما يكون ذلك متاحاً. ويشمل هذا الدعم المستمر عمليات نشطة لتحديد الأهداف في البرازيل وجزر البهاما وتوفالو، مع أنشطة مخططة في ماليزيا وفرص ناشئة للمشاركة في ناورو.

37- وعلى الرغم من أهمية عملية تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي ومراجعتها كأساس لوضع السياسات الوطنية ومساهمة رئيسية في جدول الأعمال العالمي لاستصلاح الأراضي، كما يتضح من حوالي 600 مليون هكتار من الأراضي التي تم التعهد باستصلاحها حتى الآن، أصبح من الصعب بشكل متزايد تأمين الموارد المالية اللازمة لاستدامة هذا العمل وتوسيع نطاقه.

38- ولا بد من الاستثمار بشكل أقوى في النظم الوطنية والتمويل المستدام والدعم المنسق من المانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية من خلال نهج تمويل أكثر مرونة

بالإضافة إلى نهج تمويل متنوعة ومبتكرة. وقد تشمل هذه الآليات آليات مصممة حسب الطلب وغير متماثلة و/أو نفعية و/أو مكيفة إقليمياً لتعبئة الموارد اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وبينما تتجاوز هذه الآليات تحديد الأهداف، قد ينطوي ذلك أيضاً على اعتماد نهج أكثر برمجة للبيئة التمكينية من أجل تأمين الكفاءة والمكاسب على صعيد الموارد.

5- نهج برنامجي للبيئة التمكينية

39- النهج البرنامجي هو منهجية استراتيجية تنظم العديد من الأنشطة أو المشاريع أو التدخلات ذات الصلة في إطار موحد لتحقيق أهداف مشتركة بفعالية أكبر من الجهود الفردية المستقلة. وفي سياق تحديد أثر تدهور الأراضي، ودون حصر الأمر بتمويل الأنشطة التمكينية لمرفق البيئة العالمية، على وجه التحديد، فإن النهج البرنامجي يعني توحيد العناصر في إطار عمل كبير ومنسق، بدلاً من قيادة مشاريع منفصلة وغير مترابطة لتحديد الأهداف، وبناء القدرات، ونظم الرصد، وتكامل السياسات - كل منها تديرها وكالات مختلفة بجداولها الزمنية ونهجها الخاصة بها.

40- ويجري حالياً تنفيذ العديد من مشاريع الأنشطة التمكينية وجهود المساعدة التقنية. ويشمل ذلك تطوير نظم دعم اتخاذ القرارات بشأن تحديد أثر تدهور الأراضي، ومنصة "اتجاهات.الأرض" (Trends.Earth)، وتحديد الغايات من خلال برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، واستعراض وتحديث الغايات في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، وجهود التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي المتصل بذلك، واستراتيجيات إدارة الجفاف، والمواءمة مع خطط التكيف الوطنية، ومشاريع القدرات العالمية والإقليمية مثل برنامج الدعم العالمي، وبناء القدرات الوطنية من خلال المشروع الجامع، وتطوير نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وغيرها من المبادرات ذات الصلة. وتنفذ هذه الجهود، إلى حد كبير، مختلف الوكالات الشريكة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيا حفظ الموارد، ومؤسسة الحفظ الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

41- وسيؤكد هذا الإطار البرنامجي المنهجي المنسقة والمنصات الموحدة - بما في ذلك منصة "اتجاهات.الأرض" (Trends.Earth) والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيا حفظ الموارد، ونظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، ونظام دعم اتخاذ القرارات - لضمان عمليات رصد وتقييم وتخطيط وإعداد تقارير متسقة وقابلة للمقارنة. ومن خلال دمج الأنشطة، يمكن استخدام الموارد بكفاءة أكبر مع تعزيز الروابط بين تحديد أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وإدارة الجفاف، والمواءمة مع أطر السياسات الوطنية والدولية. ويضمن ذلك حصول الأطراف على دعم ثابت، وعمل الوكالات بشكل تعاوني بدلاً من التنافس، واستخدام الموارد بكفاءة أكبر لتحقيق الهدف الشامل لبرنامج تحديد أثر تدهور الأراضي.

42- ومن شأن اتباع نهج برنامجي أن يسمح أيضاً بتحديد الثغرات والاختناقات التي تحد من الثغرات والاختناقات، وتبادل الدروس وأفضل الممارسات، وتعزيز التنسيق على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومن شأن تحسين تنسيق الأنشطة التمكينية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمساعدة التقنية أن يحسن أيضاً أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، وأن يبسر ويعزز ويحفز الشراكات الجديدة، والابتكار التكنولوجي، والمواءمة مع التطورات الحالية والمستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي، وربما الاستفادة من نهج التمويل الجديدة.

6- مشاركة القطاع الخاص

- 43- تعلم أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن مشاركة القطاع الخاص ضرورية لتوسيع نطاق حلول إصلاح الأراضي من خلال تعبئة التمويل والابتكار وقيادة الأعمال. ولم تكن مشاركة القطاع الخاص في العمليات الوطنية، من تحديد الأهداف إلى تصميم البرامج، كافية.
- 44- ولتعزيز مساهمات القطاع الخاص، تعمل الآلية العالمية بشكل وثيق مع شبكة الأهداف المستندة إلى العلم⁽¹²⁾ وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة من خلال مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي⁽¹³⁾. ويضمن هذا التعاون أن تتماشى إجراءات الشركات التي تؤثر على الأراضي مع المنهجيات القائمة على العلم لقياس تدهور الأراضي وتجنبه والحد منه وعكس اتجاهه. وتدعم هذه الشراكة الشركات في وضع أهداف قوية متعلقة بالأراضي تفي بالأهداف الوطنية والعالمية على حد سواء، وذلك من خلال مواءمة أطر الإبلاغ وتوفير التوجيه التقني وتقديم الدعم في بناء القدرات. ومن خلال القيام بذلك، تضمن مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي تماشي مساهمات القطاع الخاص مع الأهداف الوطنية لتحديد أثر تدهور الأراضي، بل وأيضاً مع المعايير المعترف بها عالمياً للاستدامة والمشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة والمساواة.

رابعاً- أوجه التآزر مع أطر تغير المناخ والتنوع البيولوجي

- 45- يتطلب تحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي، بشكل متزايد، مواءمة استراتيجيات مع الالتزامات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي. وتعمل المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي ولايتي مؤتمر الأطراف الخامس عشر ومؤتمر الأطراف السادس عشر من أجل تحقيق تكامل أقوى بين عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي من خلال آليات منهجية لمواءمة السياسات. ويعزز هذا التكامل اتساق السياسات، ويحسن كفاءة الموارد، ويزيد من الأثر الشامل لعدة قطاعات عبر اتفاقيات ريو من خلال التنفيذ المنسق للمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط التكيف الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي.

- 46- ويشمل هذا النهج العديد من مجالات التكامل الرئيسية:

- (أ) المواءمة مع التزامات اتفاق باريس، والمساهمات المحددة وطنياً، وتدابير التكيف من خلال استراتيجيات التخفيف القائمة على الأراضي؛
- (ب) التكامل مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي من خلال نهج استعادة النظم الإيكولوجية وحفظها؛
- (ج) تنفيذ نهج المناظر الطبيعية المتكاملة، والحلول القائمة على الطبيعة، ونظم الإبلاغ المتناسقة.

- 47- ويتضمن تصميم المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي نقاط دخول مؤسسية محددة لتعزيز التنسيق بين الاتفاقيات. وتضم فرق العمل الوطنية لبرنامج تحديد أثر تدهور

(12) <https://sciencebasedtargetsnetwork.org/>

(13) <https://www.unccd.int/our-work/business4land#:~:text=What%20is%20Business%20for%20Land,to%20land%20degradation%20and%20drought>

الأراضي بشكل منهجي جهات الاتصال التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي من أجل ضمان وجود روابط مباشرة مع عمليات المناخ والتنوع البيولوجي منذ البداية.

48- وتبين تقييمات اتساق السياسات المواءمة عبر الأطر ذات الصلة - بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، ومبادرة إعادة المناظر الطبيعية الأفريقية إلى هيتها الأصلية (AFR100)، وتحدي بون، والتزامات تحدي المياه العذبة، واستراتيجيات أهداف التنمية المستدامة - لتحديد أوجه التداخل والتأزر والثغرات في الالتزامات القائمة على الأراضي. وتفيد هذه التقييمات في تنقيحات أهداف برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي، من خلال عمليات التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة التي تشارك فيها جهات الاتصال الثلاث التابعة لاتفاقية ريو، من بين جهات أخرى.

49- وبعد عمليات التحقق، تضع البلدان توصيات عملية لتعزيز التكامل مع السياسات الوطنية. وقد يشمل ذلك مقترحات بشأن المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي وخطط التكيف الوطنية للتكيف للاعتراف صراحة بغايات برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي، مع وجود آليات اتصال رسمية بين جهات الاتصال المعنية مدعومة باجتماعات فنية مشتركة.

50- وتعالج خطط التنفيذ المحسنة التي وُضعت في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي التمويل والتنفيذ مع خلق فرص لتنسيق تعبئة الموارد واستراتيجيات التنفيذ في جميع اتفاقيات ريو. واكتسبت آليات التنسيق هذه أهمية خلال حلقة العمل الاستهلالية لمشروع النشاط التمكيني لعملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيار/مايو 2025، والتي أكدت على ضرورات الاتساق التشغيلي في بيئة التمويل المقيدة حالياً.

استراتيجيات التنفيذ المنسق

51- تشجع الآلية العالمية التنسيق بين جهات الاتصال التابعة لاتفاقيات ريو وتعزز التأزر في تصميم المشاريع وتمويلها من خلال شراكات استراتيجية مع المبادرات الرئيسية، بما في ذلك البرنامج المشترك لبناء القدرات، ومسرع استراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي، وشراكة المساهمات المحددة وطنياً، ومبادرة AFR100، وتحدي المياه العذبة.

52- وتدعم الآلية العالمية التبادل بين الاتفاقيات وبناء القدرات، لا سيما في مجالي التخطيط والرصد. واسترشدت مساهمات الآلية العالمية بالمرحلة الجديدة من البرنامج المشترك لبناء القدرات، التي تركز على إعداد المشاريع وتمويلها لمساعدة البلدان على الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ.

53- ويمكن أن تساعد النسخة التجريبية من مجموعة أدوات التأزر في اتفاقيات ريو، التي طورها طلاب جامعة مينيسوتا، مطوري المشاريع والشركاء على تقييم وتعزيز أوجه التأزر بين الاتفاقيات الثلاث. وتستخدم هذه النسخة المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، وغايات برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي لتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة والتخطيط المتكامل.

54- ومنذ عام 2025، قامت الآلية العالمية بمطابقة الطلبات القطرية مع الدعم المالي والتقني من خلال مسرع خطة العمل والاستراتيجية الوطنيتين، والمشاركة في اجتماعات التنسيق بشأن أوجه التأزر، والرصد، والتمويل، واتساق السياسات، وإدماج المنظور الجنساني، وتعبئة الموارد.

55- وثمة حوار مستمر كجزء من شراكة المساهمات المحددة وطنياً التي تهدف إلى مواءمة تحديد أثر تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي ضمن المساهمات المحددة وطنياً، وتعزيز الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، ودمج تخطيط الاستثمار، وتعظيم أوجه التآزر التقني والمالي.

خامساً- ربط تحديد الأهداف بتطوير المشاريع وتمويلها

56- يتطلب تحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي عملية منظمة تربط الالتزامات الوطنية بإجراءات ملموسة. ويعرض هذا الفصل نهجاً متكاملاً يربط بين تحديد الغايات وتطوير المشاريع وفي نهاية المطاف الرصد والإبلاغ. ويسلط الضوء أيضاً على الابتكارات الحديثة في التمويل القائم على النتائج وقدرات إعداد التقارير الوطنية.

ألف- إعداد مسار من وضع غايات تحديد أثر تدهور الأراضي إلى التنفيذ

57- اعتمدت البلدان المشاركة في برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، على نحو متزايد، نهجاً منهجياً يربط بين الغايات الوطنية لبرنامج تحديد أثر تدهور الأراضي وتصميم وتنفيذ المشاريع التحويلية. وفي إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، يجب على البلدان إعداد خطط تنفيذ مع تحليلات للثغرات في التمويل والتنفيذ، وتحديد مشروع تحويلي واحد على الأقل مقبول مصرفياً بالتنسيق مع الشركاء.

58- وقد أدى هذا المسار المنظم من الغاية إلى التنفيذ إلى إحراز تقدم كبير بالفعل.

59- واعتباراً من آب/أغسطس 2025، شارك العديد من البلدان الأطراف في الشراكة من أجل إعداد المشاريع، مما أدى إلى تطوير أو إعداد أكثر من 130 مذكرة مفاهيمية للمشاريع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أو يجري إعدادها حالياً. والجدير بالذكر أن 24 من هذه المشاريع نجحت في تبني ما مجموعه 1,6 مليار دولار أمريكي من التمويل والتمويل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الشراكة من أجل إعداد المشاريع أربعة مشاريع إيضاحية تعرض نهجاً مبتكرة في نقل التكنولوجيا، والقيادة الجنسانية، والزراعة التجديدية، والتمويل المبتكر.

60- وتتعرف آليات التنسيق الفعالة بالدور الحاسم للهيئات الإقليمية واللجان الاقتصادية والمراكز الإقليمية لبرنامج تحديد أثر تدهور الأراضي والشبكات المواضيعية في مساعدة البلدان على تنسيق الإجراءات ورصد التقدم المحرز وتقاسم الموارد. ويوضح البناء على نماذج ناجحة مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل (مبادرة الجدار الأخضر العظيم) أو مبادرة غابة السلام كيف يمكن للموارد المجمع أن تخلق قيمة مضافة إقليمية وتولد زخماً سياسياً.

61- وتعمل الآلية العالمية على تعزيز المسار من خلال مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي (B4L) التي تساعد البلدان على تحديد المشاريع الجاهزة للاستثمار، والتواصل مع القطاع الخاص، وإطلاق رأس المال والموارد التقنية لتنفيذ برنامج تحديد أثر تدهور الأراضي.

باء- رصد المشاريع والإبلاغ عنها والتحقق منها

1- الرصد والإبلاغ

62- منذ عملية الإبلاغ لعام 2022، يتيح الجيل الرابع من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ للبلدان الأطراف تقديم معلومات واضحة مكانياً عن أهداف برنامج تحديد أثر تدهور الأراضي، مما يسهل

التصور القائم على الخرائط لتحسين الرصد والإبلاغ وصنع القرار. وقدمت عشرة بلدان بالفعل بيانات واضحة مكانياً، بينما يضع 18 بلداً مشاركاً في المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي أهدافاً منقحة واضحة مكانية في الوقت الحالي. وتتوقع عملية إعداد التقارير لعام 2026 مشاركة أوسع في إعداد التقارير الواضحة مكانياً.

63- وتمثل أداة تتبع أهداف غايات تحييد أثر تدهور الأراضي⁽¹⁴⁾، التي طُورت بدعم من المفوضية الأوروبية، أول منصة بيانات تتيح الاستعلام وتعمل كمستودع مركزي لرصد 940 غاية من غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، بمتوسط ثمانية غايات وغايات فرعية فردية لبرنامج تحييد أثر تدهور الأراضي لكل بلد (أي محددة على المستوى الوطني أو دون الوطني، و/أو محددة بمؤشرات و/أو خاصة بمناطق محددة)، والتي تم الإبلاغ عنها رسمياً من قبل 124 بلداً طرفاً من خلال عمليات مختلفة (المشروع التجريبي لتحديد أثر تدهور الأراضي، وبرنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، ونظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ لعامي 2018 و2022، والمرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي). وهي تتضمن برنامج عارض للبيانات المكانية للغايات والإجراءات ويملاً البيانات مسبقاً فيما يتعلق بنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ لعام 2026. وهو نظام داخلي في الوقت الحالي، لكن الخطط المستقبلية تشمل توسيع الخاصية الوظيفية وتحسين وصول الجمهور، بحسب توفر الموارد.

2- أنظمة دعم اتخاذ القرار وأدوات التخطيط

64- تعمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وشركاؤها الاستراتيجيون، بما في ذلك الشبكة العالمية لتهج وتكنولوجيا حفظ الموارد، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تعزيز عملية صنع القرار في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقائمة على البيانات من خلال مبادرتين رئيسيتين هما: تطوير نظم دعم اتخاذ القرارات بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي، استناداً إلى التدريبات التجريبية السابقة مع دعوة مفتوحة لدعم عشرة بلدان إضافية، والتي أطلقت في 16 حزيران/يونيه 2025؛ والمبادئ التوجيهية التقنية الجديدة مع أداة تخطيط في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي لدمج مبادئ تحييد أثر تدهور الأراضي في أطر التخطيط المتكامل القائم لاستخدام الأراضي، والتي ستطوّر من خلال شراكات مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، ومشروع النشاط التمكيني لعملية التجديد السابعة لمرق البيئة العالمية "دمج تحييد أثر تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي من أجل تعزيز البيئات التمكينية الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر".

3- البنية التحتية الرقمية الإضافية وإدارة المعلومات الرقمية

65- تتعاون الآلية العالمية مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة لإنشاء منصة لتتبع المشاريع من شأنها تبسيط إدارة المشاريع في المنظمة. وسيتيح هذا النظام الرقمي لموظفي الآلية العالمية إدخال المشاريع وتحديثها ومراقبتها - بما في ذلك مقترحات البرامج التحويلية والمبادرات الرائدة - ضمن بيئة متكاملة تعزز اتساق البيانات وسهولة الوصول إليها والمواءمة الاستراتيجية. وستتميز المنصة بلوحات معلومات تفاعلية للتحليل الديناميكي وإعداد التقارير وقدرات التصور المرئي، مما يتيح للمستخدمين توليد رؤى تحليلية والوفاء بالتزامات إعداد التقارير وإبلاغ أصحاب المصلحة بالتقدم المحرز بفعالية. ويعد التقييم

(14) <https://ldntargets.unccd.int/>

المستمر للأدوات والممارسات الحالية مطلباً أساسياً للحفاظ على قابلية النظام الأساسي للتطوير والتكيف مع الاحتياجات المتطورة.

4- آليات تمويل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل القائمة على النتائج

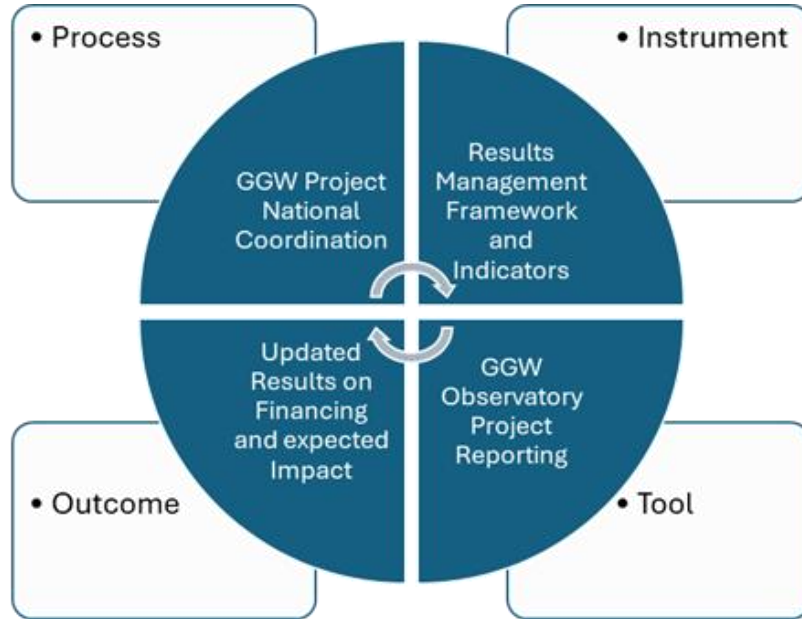
66- يعمل نهج تعبئة الموارد المستند إلى الأدلة، الذي تتبعه الآلية العالمية في مبادرة الجدار الأخضر العظيم، من خلال نظام الإدارة القائمة على النتائج الذي يجمع قيم المؤشرات من المشاريع السابقة والحالية. ودمج إطار إدارة النتائج المنسق مؤشرات من مشاريع أهداف التنمية المستدامة والشركاء الاستراتيجيين والجدار الأخضر العظيم والمعايير البيئية، ويتمحور حول منطقتي الركائز الخمس لمعجل الجدار الأخضر العظيم.

67- ويُدار الإبلاغ من خلال مرصد الجدار الأخضر العظيم، وهو منصة رقمية تسمح لأصحاب المصلحة بتتبع تمويل المشاريع والتقدم المحرز فيها وفقاً لأطر إدارة النتائج المعتمدة قديراً. وفي الوقت الحالي، تطبق تسعة بلدان من بلدان الجدار الأخضر العظيم بنشاط عملية الرصد هذه على مشاريعها الخاصة بالجدار الأخضر العظيم.

68- ويتبع رصد الحافظة تسلسلاً واضحاً: بدءاً من عملية الإدارة، وتطبيق الإطار المنسق كأداة، والتفعيل من خلال الأداة الرقمية، وتحقيق نتائج قابلة للقياس (انظر الشكل 3).

الشكل 3

تسلسل رصد الحافظة



(CGW: مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل)

سادساً - تعزيز تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية.

69- إدراكاً للحجم الحرج للموارد المالية اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي تقدر بنحو 278 مليار دولار أمريكي سنوياً وفقاً لتقييم الاحتياجات المالية للاتفاقية⁽¹⁵⁾، من الضروري مواصلة تعزيز قدرات البلدان على تعبئة موارد مالية إضافية وكبيرة.

ألف - تعقب التدفقات المالية

70- مع اقتراب دورة الإبلاغ الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 2026، تعمل الآلية العالمية على تعزيز الدعم للإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي 5 (الهدف الاستراتيجي 5 - تعبئة الموارد) بما يتماشى مع ولايات مؤتمر الأطراف. وتشمل الجهود المبذولة تتقيح النماذج لتتبع الموارد المحلية والاحتياجات المالية بشكل أفضل، وتحسين توافر وجودة البيانات الافتراضية لمؤشرات التقدم، ومواصلة تطوير أدوات دعم المستخدم مثل إرشادات الممارسات الجيدة والأدلة والمسارد ومقاطع الفيديو التعليمية.

71- وتتفد الآلية العالمية حالياً برنامج الدعم العالمي الذي يساعد البلدان الأطراف في إعداد التقارير الوطنية من خلال تطوير البوابة الإلكترونية لنظام الجيل الرابع من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وتوفير البيانات الافتراضية من المصادر العالمية، والدعم التقني من خلال الاستشاريين ومكاتب المساعدة، وحلقات عمل بناء القدرات، وتقييمات التدفقات المالية. ويدخل المشروع مرحلته الرابعة لدعم جولة الإبلاغ المقبلة. وستشكل نتائج التقارير إطاراً لجهود تعبئة الموارد في المستقبل. فعلى سبيل المثال، أظهرت تقارير عام 2022 اتجاهات مشجعة في التمويل المحلي لمكافحة تدهور الأراضي. وأبلغ ستة وأربعون بلداً عن هذا المؤشر (الهدف الاستراتيجي 5-2)، فكتشفت أن مبلغ 9,3 مليار دولار أمريكي موجه للأنشطة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف⁽¹⁶⁾. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها البلدان معلومات كمية عن التدفقات المالية المحلية. ومع ذلك، يجب زيادة تعزيز تتبع التدفقات المالية المحلية من خلال البيانات الافتراضية المتاحة ومشاركة المزيد من البلدان في إعداد التقارير. وستشجع النتائج كذلك صناع القرار وأصحاب المصلحة على الاستثمار في إعادة تأهيل الأراضي واستصلاحها حيث إن زيادة التمويل المحلي يمكن أن تكون أداة رئيسية في سد فجوة التمويل. ويتمثل التحدي الرئيسي في حجم التمويل الهائل المطلوب مقابل ما هو متاح حالياً. وتصل نسبة أراضي كوكب الأرض المتدهورة إلى 40 في المائة، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على نصف البشرية ويهدد ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي (44 تريليون دولار أمريكي). وتتجاوز تكلفة التقاعس عن العمل بكثير الاستثمار المطلوب للاستصلاح، ومع ذلك لم يتم إبلاغ أصحاب المصلحة المناسبين (لا سيما وزارات المالية) بهذه الحالة الاقتصادية بشكل فعال من أجل تعبئة الموارد. وثمة حاجة إلى مليار دولار أمريكي للمساهمة في إصلاح الأراضي بحلول عام 2030. ومع ذلك، يتفاقم هذا النقص بسبب سوء توزيع التدفقات المالية الحالية. ويُنفق 2,6 تريليون دولار أمريكي سنوياً لدعم الأنشطة الضارة بالبيئة، فعلى سبيل المثال يُنفق مبلغ 635 مليار دولار أمريكي سنوياً لدعم استخدام الأسمدة بدلاً من دعم إجراءات المزارعين للحد من

(15) <https://www.unccd.int/resources/publications/investing-lands-future-financial-needs-assessment-unccd>

(16) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2023-09/2316264E.pdf>

تدهور الأراضي. ويمكن إعادة توجيه 700 مليار دولار أمريكي سنوياً من دعم الوقود الأحفوري والدعم الزراعي نحو جهود الإصلاح.

باء - مجموعة أدوات تعبئة الموارد

72- تعكف الآلية العالمية حالياً على وضع مجموعة أدوات تعبئة الموارد، على النحو المطلوب في المقرر 3/م أ-16، لتعزيز القدرات في مختلف مجالات العمل المتعلقة بتعبئة الموارد، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والأدوات المالية، وإعداد المشاريع والشراكات. وترمي مجموعة أدوات تعبئة الموارد إلى دعم البلدان في معالجة ثغراتها التمويلية من خلال تمكينها من تحديد الحلول المالية وصياغتها وتنفيذها. ويُتوخى منها أن تزود البلدان وأصحاب المصلحة بالتوجيهات والأدوات والموارد الأساسية لصياغة حلول تمويلية فعالة لسد فجوة التمويل، ومن المتوقع إطلاقها في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

جيم - تعبئة الموارد - إعداد المشاريع

73- تمثل تعبئة الموارد، بدعم من الشراكات ونماذج التمويل المبتكرة، أمراً ضرورياً لتوسيع نطاق العمل ومعالجة الأولويات وتمكين البلدان من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأكد مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة دور الآلية العالمية في دعم إعداد المشاريع من خلال الشراكات في حين أبرزت الأطراف الحاجة إلى حلول واسعة النطاق وشاملة لعدة قطاعات ومراعية للمنظور الجنساني وتنسيق أقوى على مستويات الإدارة. ويعزز نموذج أعمال الآلية العالمية التفاعلات بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتضخيم الأثر العالمي للنهج التآزري للتوصل إلى حلول قائمة على الأراضي. ويساعد هذا النهج في معالجة الثغرات القائمة في بناء القدرات وتعبئة الموارد والنفوذ السياسي، والتي حدثت تاريخياً من قدرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تأمين التمويل للمشاريع الواسعة النطاق. ويركز النموذج بقوة على الاستفادة من الشراكات وتقاسم التكاليف لتحقيق الاستفادة على المدى الطويل.

74- ويخلق نموذج أعمال منصة الآلية العالمية قيمة من خلال تسهيل التفاعلات والشراكات وتبادل الموارد بين مختلف أصحاب المصلحة، حيث يعمل كمرکز تعاوني يمكن من خلاله تطوير المشاريع، وبناء القدرات والحلول المالية، وتبادل المعارف والحلول وتوسيع نطاقها. ويعزز هذا النهج أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو والقطاعات المتعددة، مما يساعد في نهاية المطاف على النهوض بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال حلول منسقة قائمة على الأراضي.

75- ومع ذلك، أصبحت تعبئة الموارد أكثر تعقيداً. ولن تكفي الموارد العامة والتبرعات وحدها لتحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030، كما أن الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية العامة والرسومية المتاحة تتعرض لضغوط. وتواجه الأطراف تحديات في تأمين الموارد المالية بسبب التنافس المحلي على الموارد بين القطاعات أو بسبب عبء الدين، بشكل متزايد. ويمكن زيادة تحسين مخصصات الميزانية العامة المحلية وتيسير الحصول على التمويل بشكل مبسط، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بتكلفة منخفضة للغاية أو بدون تكلفة. ومن الملح بشكل خاص أن يتم إشراك بنوك التنمية متعددة الأطراف بشكل منهجي.

76- ويمثل الابتكار المالي، بما في ذلك السندات الخضراء، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والجمع بين خطط التكيف الوطنية المنعزلة حالياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فرصة فورية لمواءمة الأهداف وتعظيم عوائد الاستثمار. ويمكن نشر أدوات ووسطاء ماليين جدد بالإضافة إلى الظروف المواتية لتحفيز رأس المال الخاص.

دال - المبادرات الرائدة التي تقودها الآلية العالمية

1- شراكة تخضير الأراضي الجافة

77- أطلقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودائرة الغابات الكورية شراكة تخضير الأراضي الجافة، في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف عام 2011. وتهدف هذه الشراكة إلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، وحماية التنوع البيولوجي، وإلى خلق الظروف المواتية للإدارة المستدامة للأراضي وفرص النمو الأخضر، مع تنفيذ مشاريع تجريبية على أرض الواقع للمضي قدماً في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. ومنذ عام 2012، أكملت الشركة 18 مشروعاً تجريبياً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. واستناداً إلى الدعم المالي الذي تقدمه دائرة الغابات الكورية، تعمل الشراكة على توسيع نطاق النهج الناجحة وتكرار النماذج التي أثبتت جدواها في مختلف المناطق.

78- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، وضعت الشراكة استراتيجيات طويلة الأجل (2024-2027) لمنطقتي أفريقيا وجزر المحيط الهادئ في عام 2024. وتركز هذه الاستراتيجيات على: '1' بناء القدرات والمساعدة التقنية والوصول إلى التمويل؛ '2' مشاريع تجريبية لتوسيع نطاق حلول استعادة الأراضي والتكيف مع تغير المناخ؛ '3' التنسيق وتبادل المعارف بين الأقاليم. ويجري الآن تنفيذ مشاريع تجريبية سنوية لمواءمة الإجراءات المحلية مع الأطر الإقليمية والعالمية.

79- واستعاد المشروع التجريبي في إثيوبيا، الذي اكتمل في عام 2024، النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة وحسن سبل العيش من خلال الحراثة الزراعية. وفي عام 2025، تهدف المشاريع الجديدة في تونغنا وفيجي إلى استعادة النظم الإيكولوجية للجزر من خلال إدارة الأنواع الغازية ودعم إدارة الموارد المجتمعية.

2- معجّل الجدار الأخضر العظيم ومبادرة الساحل الرائدة

80- استضافت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر معجّل الجدار الأخضر العظيم، الذي أنشئ، في عام 2021، لمعالجة الثغرات المؤسسية والتنسيقية التي حددت في تقييم عام 2020 "الجدار الأخضر العظيم: حالة التنفيذ والطريق نحو عام 2030".

81- ويؤدي المعجّل دوراً رئيسياً في ترجمة الالتزامات المالية إلى نتائج ملموسة في جميع أنحاء الأراضي الجافة في أفريقيا. وفي مؤتمر قمة كوكب واحد لعام 2021، تعهد شركاء تقنيون وماليون رائدون، مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمفوضية الأوروبية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، والوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم أكثر من 19 مليار دولار أمريكي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى وحدة تنسيق مخصصة.

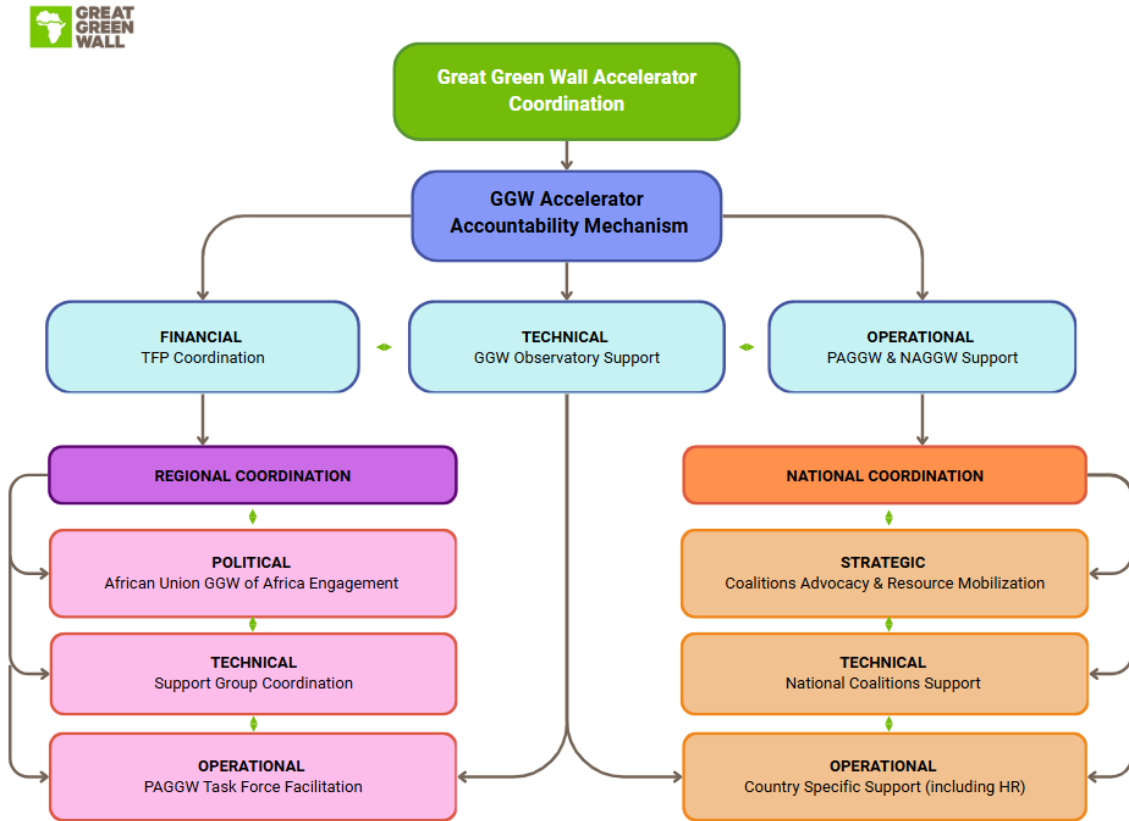
82- وفي غياب آلية تمويل مركزية، فإن معجّل الجدار الأخضر العظيم مسؤول عن تتبع التدفقات المالية، وتعزيز تنفيذ المشاريع، وتوفير إطار عمل منظم لمواءمة إجراءات أصحاب المصلحة بشكل أفضل من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، أُطلق مرصد الجدار الأخضر العظيم بنجاح في أيار/مايو 2024 في واغادوغو، بوركينا فاسو، وتم الانتهاء بنجاح من مشروع

”تعزيز تنسيق وتنفيذ مبادرة الجدار الأخضر العظيم“، الممول من وكالة التنمية النمساوية. وتمت الموافقة على متابعته ”المرحلة الثانية: تعزيز استدامة مبادرة الجدار الأخضر العظيم وتوسيع نطاقها“ بمبلغ 2,85 مليون يورو، ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الاستهلاكية. وأثنى ممثل الحكومة النمساوية على الآلية العالمية في مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض بالمملكة العربية السعودية لنجاح المشروع والتوقيع على استمراره.

83- وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمبادرة الرائدة في منطقة الساحل، تم الانتهاء بنجاح من مشروع المناظر الطبيعية في منطقة الساحل ”خلق أراضي الفرص: تحويل سبل العيش من خلال إعادة تأهيل المناظر الطبيعية في منطقة الساحل“ (LOGMe)، الممول من وزارة البيئة وأمن الطاقة الإيطالية، وتمت الموافقة على برنامج متابعته: ”المناظر الطبيعية في منطقة الساحل، أرض الفرص - توسيع تجربة الأحياء المجربة“ (LOGMe II) بمبلغ 11 مليون يورو. وقدمت الحكومة الإيطالية مشروع LOGMe II في حدث جانبي رفيع المستوى خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض، المملكة العربية السعودية، وأطلق المشروع رسمياً في أيار/مايو 2025 في داكار، السنغال، ومن المقرر إطلاقه على المستوى القطري بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2025.

الشكل 4

جهاز تنسيق معجل الجدار الأخضر العظيم



GGW: الجدار الأخضر العظيم TFP: الشركاء التقنيون والماليون؛ PAGGW: الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم
NAGGW: الوكالة الوطنية لمبادرة الجدار الأخضر العظيم؛ HR: الموارد البشرية)

84- ولضمان الشفافية والفعالية، أنشأ معجل الجدار الأخضر العظيم آلية مساءلة تراقب التقدم المالي من التعهدات إلى عمليات الصرف. وتتواءم الاستثمارات مع الركائز الخمس الأساسية لمبادرة الجدار

الأخضر العظيم: '1' سلاسل القيمة؛ '2' إصلاح الأراضي؛ '3' الطاقة المتجددة؛ '4' الإدارة السليمة؛ '5' بناء القدرات وتعزيز الاتساق بين المجالات المواضيعية وتعزيز الأثر. وتدعم هذا النهج الموجه نحو تحقيق النتائج أداتان رئيسيتان هما: إطار الإدارة المنسقة للنتائج، ومرصد الجدار الأخضر العظيم (المطور بدعم حكومي فرنسي و نمساوي)، الذي يعمل كأساس تقني للإبلاغ المنسق، وصنع القرار القائم على البيانات، وتتبع الشفاف في 11 بلداً من بلدان الجدار الأخضر العظيم والشركاء التقنيين والماليين.

85- ويعمل معجل الجدار الأخضر العظيم بشكل وثيق مع الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم لتنسيق التنفيذ الإقليمي، وضمان المواءمة مع السياسات الوطنية وتعزيز التعاون عبر الحدود. واستجابةً لتحديات القيادة، تدعم الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم في تعزيز الأداء المؤسسي وتحسين التنسيق وحشد الدعم السياسي والمالي رفيع المستوى.

86- وعلى المستوى الإقليمي، يدعم المعجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي الجديدة للمرحلة الثانية من الجدار الأخضر العظيم (2024-2034). وتحقق إنجازاً كبيراً في مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض، المملكة العربية السعودية، حيث وُجِدَت مبادرات منطقة الساحل والجنوب الأفريقي سياسياً تحت مظلة جدار أخضر واحد لأفريقيا. وينسق المعجل أيضاً الفريق التقني لبرنامج الدعم الإقليمي للجدار الأخضر العظيم، عن طريق جمع الشركاء الرئيسيين من أجل تبسيط المساهمات وتحديد أوجه التآزر. ويضمن كل من الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، وفرقة عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الرصد المتسق والإشراف الاستراتيجي على برامج استعادة الأراضي في بلدان متعددة. أما على المستوى الوطني، فيقدم المعجل الدعم للالتفات الوطنية لمبادرة الجدار الأخضر العظيم، مما يتيح التنسيق المستمر للمساهمات الوطنية من مختلف أصحاب المصلحة وتيسير إعداد التقارير في ضوء مؤشرات الإطار المنسق.

3- مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي

87- التزمت جميع البلدان الستة عشر في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتسريع التحول متعدد القطاعات من خلال مبادرة إقليمية مستوحاة من مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل، أو مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي. وترمي مبادرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إنشاء مناظر طبيعية منتجة في منطقة الجنوب الأفريقي تسهم في تحقيق ازدهار اقتصادي إقليمي وشامل اجتماعياً واستدامة بيئية. وتبلغ الميزانية الإرشادية المستهدفة للمبادرة 27 مليار دولار أمريكي، ومن المقرر عقد منتدى استثماري برعاية جنوب أفريقيا في أواخر عام 2025، لتوفير مزيد من الزخم لهذا التحول الأخضر. وتستفيد مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي من دعم مؤسسي واسع النطاق، بما في ذلك من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الكومنولث، بالتعاون مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتسعى المبادرة إلى التعلم من الخبرات وأفضل الممارسات من منطقة الساحل لتعزيز طرائق عملها وإطاراتها التنسيقية، مما يجعل مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي عنصراً حاسماً في النهج القاري الأفريقي لمكافحة تدهور الأراضي وبناء القدرة على التكيف مع المناخ. وتشمل مجموعة مشاريع مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي مجموعة من المشاريع التي تركز على مجرى زامبيزي المائي، وهو أكبر حوض نهري في الجنوب الأفريقي، بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وصناديق الاستثمار المناخي، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، وشراكة تخضير

الأراضي الجافة الممولة من دائرة الغابات الكورية. وأطلق في عام 2025 مشروع "القدرة على الصمود في وجه الجفاف في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في الجنوب الأفريقي" المدعوم من بنك التنمية الأفريقي، والذي يهدف إلى تحسين قدرة النساء والفتيات على الصمود في وجه الجفاف في زيمبابوي ومدغشقر وموزمبيق، وهي ثلاثة من بلدان الجنوب الأفريقي التي ضربتها موجات الجفاف المدمرة. ومن أجل تعزيز وتسريع عملية تطوير مجموعة مشاريع مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي، سيتم تصميم استراتيجية استثمارية بدعم من مرفق البيئة العالمية لدعم التنفيذ في المستقبل. وقد اكتسبت مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي مزيداً من المكاسب السياسية من خلال الترويج لها كمبادرة إرث رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين.

4- شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف

88- في مؤتمر الأطراف السادس عشر، الذي عُقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، في كانون الأول/ديسمبر 2024، حددت القدرة على مواجهة الجفاف كبند رئيسي في جدول الأعمال، مما يمثل تحولاً من الاستجابة التفاعلية إلى الإدارة العالمية الاستباقية. ومع تحرك البلدان نحو النظر في إطار عالمي جديد للتصدي للجفاف، أطلقت شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف كمبادرة رائدة للرئاسة السعودية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

89- وتعمل شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف كميتر وعامل تمكين، فهي تربط البلدان المعرضة للجفاف بموارد القدرة على الصمود في وجه الجفاف مع الاستعادة من الجهود العامة والخاصة الجارية. وحصلت الشراكة على تعهد بتقديم 150 مليون دولار أمريكي في شكل منحة دعم من المملكة العربية السعودية، ومليار دولار أمريكي في شكل مشاريع استثمارية من كل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وذلك حتى عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت مجموعة التنسيق العربية ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لأنشطة مكافحة التصحر والجفاف على مدى السنوات المقبلة، مما يعكس الدعم السياسي والمؤسسي القوي للمبادرة.

90- ومن الناحية التشغيلية، تقوم شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف على ثلاث ركائز مترابطة: '1' مرفق الجاهزية لدعم البلدان في وضع استراتيجيات القدرة على الصمود في وجه الجفاف وسلاسل المشاريع الاستثمارية؛ '2' مرفق استثمار لتوجيه الموارد المالية إلى مشاريع بناء القدرة على الصمود؛ '3' منصة معرفية لتمكين تبادل البيانات والأدوات وأفضل الممارسات.

91- وتستهدف الشراكة 74 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا استناداً إلى تصنيف البنك الدولي 2025/2024: 54 في أفريقيا و18 في آسيا و4 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حين أن التمويل المجمع مخصص لهذه البلدان، لا يزال بإمكان البلدان الأخرى المتضررة من الجفاف الاستفادة من منصة المعارف والدعم التقني وفرص التمويل الموازي التي توفرها شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

92- وشكّل المؤتمر الافتتاحي لشراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، الذي نظّمته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعُقد في كولونيا بألمانيا في حزيران/يونيه 2025، خطوة كبيرة نحو التنفيذ. وأقر المشاركون إطار الحوكمة، بما في ذلك دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في استضافة أمانة الشراكات في بون، ألمانيا، بدعم من لجنة تقنية، وأكدوا على أن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء هو أمين الصندوق لإدارة المساهمات المجمعّة بشفافية ومساءلة.

93- واعتمدت خمسة عناصر للحوكمة هي: اللجنة التوجيهية، والأمانة، والقيّم، وآلية الاستعراض المستقلة، وجمعية الشركاء (التي ستعقد بالاقتران مع مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). وأنشئت لجنة توجيهية مؤلفة من 12 مقعداً بفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات للأعضاء غير الدائمين وهيكل أولي - بديل لتعزيز التمثيل وضمان الاستمرارية. ومع الاتفاق على هيكل حوكمتها وتمويلها، أطلق المؤتمر الافتتاحي المرحلة التحضيرية لشراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، مما يجعل الشراكة أداة رئيسية لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف على الصعيد العالمي تحت قيادة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

5- مبادرة غابة السلام

94- تتناول مبادرة غابة السلام التنمية مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات على المستويين الوطني والإقليمي. واستناداً إلى مبادئ شبكة التنمية المحلية، يركز البرنامج على التعاون عبر الحدود في مجال استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، ويسلط الضوء على الروابط بين البيئة والأمن - بما في ذلك الأمن الغذائي والمائي والمناخي - ويهدف إلى إتاحة فرص جديدة لتعبئة الموارد من خلال الجمع بين الجهود البيئية وجهود بناء السلام. وتشجع مبادرة غابة السلام اتباع نهج متكاملة وشاملة لتخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والتنوع البيولوجي، والعمل المناخي، بما يحقق أقصى قدر من التآزر. ومن خلال الحلول التعاونية، تعزز مبادرة غابة السلام التعاون الدولي من أجل الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والتربة والغابات واستعادتها، مما يساهم في بناء السلام والثقة، ويوضح الروابط بين الهدفين 15 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

95- وبحلول عام 2025، كانت الآلية العالمية قد دخلت في شراكة مع منظمات مثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها لإطلاق عمليات مبادرة غابة السلام في سبعة مواقع ودعم 37 بلداً في مجال استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وقد أدى ذلك إلى وضع خطط عمل مشتركة تركز على الحساسية تجاه النزاعات والقدرة على الصمود. وفي عام 2025، أطلقت ثلاثة مشاريع تجريبية في آسيا الوسطى، وإندونيسيا - تيمور ليشتي، والبوسنة والهرسك.

96- وتعمل الآلية العالمية من خلال مبادرة غابة السلام على تعزيز الدعوة العالمية بشأن الأرض والسلام والأمن في المحافل الدولية، مثل مؤتمر ميونخ للأمن 2025، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وأسبوع جنيف للسلام 2025. ويسلط التقرير الضوء على قضية نقص الاستثمار في قضايا بناء السلام والإدارة المستدامة للأراضي، ويستكشف طريقة تمويل جديدة لإزالة المخاطر، خاصة فيما يتعلق باستعادة الأراضي والعمل المناخي في سياقات العمل من أجل المناخ في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

97- ويجري تطوير مبادرات بشأن المراعي والعواصف الرملية والتربية لمؤتمر الأطراف السابع عشر في أولان باتار، منغوليا. وستساهم مبادرة المراعي الرائدة، التي تسترشد بتوقعات الأراضي العالمية، في السنة الدولية للمراعي والرعاة في عام 2026. ويحث المقرر 29/م أ-16 الآلية العالمية والأمانة على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مشاريع تحويلية بشأن صحة المراعي وقدرة الرعاة على الصمود. وهما مكلفان بدعم البلدان من خلال التوعية وبناء القدرات وتعبئة الموارد من خلال نهج تشاركية شاملة.

6- مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأرض وتمويل القطاع الخاص

98- يؤدي القطاع الخاص دوراً رئيسياً في توسيع نطاق العمل على تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، ليس فقط من خلال الممارسات المستدامة ولكن أيضاً كمصدر للتمويل والابتكار والتكنولوجيا. واستجابة للمقرر 6/أ-15، طورت الآلية العالمية مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي لإشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بشكل منهجي في استصلاح الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، والمساهمة بشكل مباشر في جهود تعبئة الموارد وتنفيذ الاتفاقية. وفي عام 2024، أطلقت الآلية العالمية مشاورات مع الشركات والمؤسسات المالية والشبكات العالمية مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة لتشكيل مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي كمنصة للتعاون.

99- وتوفر المبادرة مسارات للاستثمار الخاص من خلال شراكات استراتيجية مع الصناعات كثيفة الاستخدام للأراضي، وأدوات التمويل المختلط، والسندات الخضراء والاندماج في أسواق خدمات النظام الإيكولوجي. وهي تُشرك أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفر إمكانية الوصول إلى الأدوات التقنية وأنظمة الإبلاغ التي تتماشى مع المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتوفر مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي نقاط دخول وحوافر واضحة لمشاركة قطاع الأعمال مع المواءمة مع العمليات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهي تعزز البيئة التمكينية لجذب رأس المال الخاص والتكنولوجيا والابتكار، وتعمل كأداة لسد فجوة تمويل تحييد أثر تدهور الأراضي وتسريع التنفيذ.

7- نماذج التأمين المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي

100- للتصدي لمخاطر المناخ والجفاف المتزايدة، ستبدأ الآلية العالمية في تجريب نماذج التأمين المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي التي تكافئ ممارسات الاستعادة الاستباقية. وترتبط هذه الأدوات خصومات أقساط التأمين باعتماد استراتيجيات إدارة الأراضي، مما يحفز المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل مع توسيع نطاق حصولهم على الحماية المالية. وتهدف المشاريع التجريبية الأولية في أفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية إلى إظهار كيفية دمج بيانات استخدام الأراضي في التأمين المستند إلى مؤشر ما أن يقلل من الهشاشة ويؤدي إلى إشراك شركات التأمين الخاصة.

8- نماذج الكربون الملائمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

101- تعمل الآلية العالمية على صياغة معايير لأرصدة الكربون "الملائمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" التي تدمج إصلاح الأراضي ومبادئ تحييد أثر تدهور الأراضي والمنافع المشتركة، مثل القدرة على مواجهة الجفاف. وتُظهر دراسات الحالة الإفرادية كيف يمكن لتمويل مكافحة انبعاثات الكربون أن يدعم سبل العيش المحلية مع الحفاظ على السلامة البيئية. ويجري أيضاً استكشاف أدوات تكميلية مثل أرصدة القدرة على الصمود والتنوع البيولوجي.

9- مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف

102- يجري حالياً تطوير مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، بدعم من لكسمبرغ، لتوسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص الموازية في مجال الصمود في وجه الجفاف إلى جانب شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. ويهدف المرفق إلى إثبات أن

الاستثمار في قطاعات مثل البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وأنظمة المياه، والزراعة التجديدية، والحلول القائمة على الطبيعة يمكن أن يولد أثراً قابلاً للقياس وعوائد على مستوى السوق من خلال الجمع بين رؤوس المال الميسرة والشروط ورؤوس الأموال التجارية. وسيقلل المرفق أيضاً من مخاطر الاستثمار ويوسع نطاق مشاركة القطاع الخاص في التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ. وسيُدمج المرفق بمرفق للمساعدة التقنية لبناء مجموعة من المشاريع القابلة للاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

103- بما أن الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية هي دورة تعقد في فترة ما بين الدورات، وبالتالي فهي لا تصدر مشروع مقرر، فإن هذا الجزء من التقرير يسلط الضوء على النقاط والمقترحات الرئيسية لتنظر فيها الأطراف. فعقب اعتماد التقرير النهائي للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثالثة والعشرين، سيجري إعداد مشروع نص مقرر بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الوقت المناسب كي تنظر فيه الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

ألف - الاستنتاجات المستخلصة من تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي

1- النهج التي تم التحقق من صحتها وعوامل النجاح

104- يتحقق برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي في مرحلته الثانية بنجاح من صحة جيل جديد من مناهج تحديد الأهداف التي تدمج أبعاداً متعددة للإدارة المستدامة للأراضي. وقد أظهرت العملية أن التنفيذ الفعال لتحديد أثر تدهور الأراضي يعتمد على ثلاثة عوامل نجاح حاسمة: القيادة السياسية، والاستخدام الاستراتيجي لأنظمة البيانات الوطنية القائمة، والمشاركة الفعالة من خلال فرق العمل الوطنية التي أعيد تنشيطها فيما يتعلق ببرنامج تحييد أثر تدهور الأراضي. وتحقق البلدان التي تتمتع بالتزام سياسي قوي نتائج باهرة باستمرار بغض النظر عن الموارد المتاحة، بينما تحقق البلدان التي تستفيد من البنية التحتية التقنية وأنظمة البيانات القائمة كفاءة أكبر في العمليات. وتعتبر العملية المرنة والمصممة خصيصاً فعالة ولكنها تتطلب الكثير من الوقت والموارد.

2- تحديات التنفيذ المستمرة

105- على الرغم من هذه النجاحات، لا تزال التحديات النظامية تعيق التنفيذ الأمثل. وتمثل قيود القدرات التقنية على المستوى الوطني وعوائق التنسيق المؤسسي داخل الحكومات وصعوبات تعبئة الموارد عقبات كبيرة. كما أن بيئة التمويل الحالية تزيد من صعوبة تأمين الموارد اللازمة لتحديد الأهداف وعمليات المراجعة، بينما لا تزال مشاركة القطاع الخاص تمثل تحدياً في معظم البلدان المشاركة.

3- التقدم والأثر العالمي

106- ولدت عملية تحديد أهداف برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي زخماً عالمياً مع التزامات وصلت إلى ما يقرب من 600 مليون هكتار من الأراضي التي تم التعهد باستصلاحها. وهي تمثل مساهمة كبيرة في تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم

الإيكولوجية، وتسهم، في الوقت نفسه، في دعم الأمن الغذائي والمائي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ.

باء - التوصيات الاستراتيجية

1- توسيع نطاق تحديد الأهداف وإضفاء الطابع المؤسسي عليها

107- من أجل دعم أفضل لجهود البلدان المتعلقة بتحديد وتحديث أهداف برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي الخاصة بها، يوصى بما يلي:

(أ) اعتماد نهج برنامجي لعمليات برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي يدمج الأنشطة المتعددة ذات الصلة تحت أطر عمل موحدة، مما يقلل من الازدواجية ويحسن الكفاءة في استخدام الموارد. وفي هذه الحالة، نوصي بدمج أنشطة برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي في الأنشطة التمكينية لعملية التجديد التاسعة لمرفق البيئة العالمية كعنصر أساسي يمكن من خلاله تعبئة موارد إضافية والاستفادة منها؛

(ب) تقبل التعقيد من خلال تعزيز مكونات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وتزويد البلدان بالأدوات اللازمة لإدماج تحييد أثر تدهور الأراضي كمبدأ تخطيطي في الأطر القائمة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛

(ج) تعزيز طرائق التمويل المتنوعة لتحديد الأهداف⁽¹⁷⁾، بما في ذلك برامج الجهات المانحة الثنائية، وتخصيص الموارد المحلية من مخصصات نظام التخصيص الشفاف للموارد التابع لمرفق البيئة العالمية، وفي حالة عدم إتاحة تمويل إضافي، تطوير عمليات وطنية ذاتية التوجيه مع دعم التوجيه التقني.

2- تعزيز تعبئة الموارد والابتكار المالي

108- تشمل الابتكارات التي يمكن اعتمادها لتعزيز تعبئة الموارد ما يلي:

(17) تجري مناقشة الخيارات المتعلقة بإمكانية توسيع نطاق أنشطة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي خلال عام 2026 لتشمل عدداً أكبر من البلدان، والطرائق الممكنة للمشاركة في هذا البرنامج، وذلك على المستوى الداخلي ومع الشركاء الماليين والتقنيين، وقد تشمل هذه الخيارات ما يلي:

- نهج برنامجي أكثر تكاملاً للأنشطة التمكينية في عملية التجديد التاسعة لمرفق البيئة العالمية، التي تشمل صراحةً أنشطة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، استناداً إلى التجربة الناجحة لمشروع تحديد أهداف برنامج تحييد أثر تدهور الأراضي الممول من مرفق البيئة العالمية في عام 2016 والذي شكل عنصراً أساسياً في برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي الذي حُشدت موارد إضافية بشأنه وتمت الاستفادة منه لتوسيع نطاق الدعم ليشمل أكثر من 100 بلد.
- البرمجة المخصصة للموارد من قبل المانحين الثنائيين المهتمين، استناداً إلى الأمثلة الناجحة في دعم أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي التي وضعتها المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة تشانغونون التي أطلقتها جمهورية كوريا ومبادرة أنقرة التي أطلقتها تركيا، والتي قدمت دعماً تمويلياً قوياً ومنظماً.
- برمجة البلدان لمواردها الخاصة من مرفق البيئة العالمية، إما من مخصصات نظام التخصيص الشفاف للموارد أو من الموارد المخصصة في إطار البرنامج الجامع الذي يدعم عملية إعداد التقارير الوطنية.
- عمليات وطنية ذاتية التوجيه مع تخصيص موارد محلية، استناداً إلى الإرشادات التقنية المتاحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع إرشادات تقنية عينية تكميلية تقدمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو الوكالات الشريكة.

- (أ) توسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، ونماذج التأمين المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، ومعايير أرصدة الكربون الملائمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ب) استكمال مجموعة أدوات تعبئة الموارد؛
- (ج) استكشاف خيارات إضافية للحد من المخاطر في المناطق الأكثر هشاشة؛
- (د) تنفيذ نماذج تمويل موازية تتبع نهج العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة ونهج الجدار الأخضر العظيم وشراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، باستخدام أطر النتائج المشتركة لمواءمة المشروعات الممولة بشكل مستقل في إطار أهداف مشتركة دون الحاجة إلى هياكل تمويل مجمعة؛
- (هـ) تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي، وتوفير نقاط دخول وحوافز واضحة لمشاركة قطاع الأعمال، مع ضمان المواءمة مع الأهداف القائمة على العلم.

3- التعزيز المؤسسي والقدرات المؤسسية

- 109- من شأن اتباع نهج فعال لبناء مهارات وقدرات المؤسسات الرئيسية أن ينطوي على بذل جهود منهجية من أجل:
- (أ) الاستثمار في برامج بناء القدرات طويلة الأجل التي تستهدف وزارات المالية، وتطوير الخبرات الفنية وآليات التنسيق بين الوزارات؛
- (ب) مواءمة الأدوات والمنصات الرقمية (Trends.Earth و PRAIS4 و DSS) لتقليل تكاليف المعاملات وتعزيز اتساق البيانات عبر النظم الوطنية؛
- (ج) تعزيز إدارة المعارف ومشاركتها من خلال عقد ندوات منتظمة عبر الإنترنت وإصدار مذكرات إحاطة ووثائق الممارسات الجيدة لدعم توسيع نطاق الأنشطة.

4- تعميق تكامل اتفاقيات ريو وتنفيذها

- 110- يمكن تحقيق التنفيذ المتكامل لاتفاقيات ريو من خلال اتخاذ خطوات من أجل:
- (أ) إشراك جهات الاتصال التابعة لاتفاقيات ريو بشكل منهجي في فرق العمل الوطنية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي من أجل ضمان وجود روابط مباشرة مع عمليات المناخ والتنوع البيولوجي؛
- (ب) مواءمة أطر السياسات من خلال إجراء تقييمات منسقة للمساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي وأهداف تحديد أثر تدهور الأراضي لتحديد أوجه التآزر وسد ثغرات التنفيذ؛
- (ج) وضع استراتيجيات منسقة لتعبئة الموارد عبر الاتفاقيات الثلاث لتعظيم عوائد الاستثمار وتجنب التنافس على التمويل؛
- (د) النهوض بالبرامج والمشاريع المتعددة القطاعات التي تستفيد من الترابط بين الأراضي والمياه والقطاعات الأخرى ذات الصلة مثل الزراعة، والطاقة، والتنمية الحضرية، والبنية

الأساسية الخضراء، والتنمية الاقتصادية لتعزيز الوصول إلى الموارد وتعبئتها، وتحقيق نتائج تآزرية وتعزيز التمويل لدعم أهداف اتفاقيات ريو المتكاملة.

5- تعزيز جهود الرصد والمساءلة

111- سي شمل ذلك المجالات الحرجة للتحسين:

(أ) توسيع نطاق الإبلاغ الصريح مكانياً، استناداً إلى تجربة 18 بلداً تقوم حالياً بوضع أهداف منقحة صريحة مكانياً في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ب) تعزيز أداة تتبع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي لتمكين الجمهور من الوصول إليها وتحسين الشفافية في رصد التقدم المحرز؛

(ج) تنفيذ أطر الإدارة القائمة على النتائج باتباع نموذج مرصد الجدار الأخضر العظيم لتتبع تدفقات التمويل ونتائج المشاريع بشكل منهجي.

جيم- الخلاصة والتوجه المستقبلي لتحديد الأهداف

112- تسلم هذه التوصيات بأن تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على نطاق واسع يتطلب عملاً منسقاً على جبهات متعددة - من بناء القدرات التقنية إلى التمويل المبتكر والتعزيز المؤسسي، وإشراك القطاع الخاص. وتوفر تجربة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي أساساً متيناً لهذه المرحلة من التنفيذ، لكن النجاح سيعتمد على الالتزام السياسي المستدام وتعبئة الموارد الكافية والابتكار المستمر في النهج والمنهجيات.

113- وتشكل عملية المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي إثباتاً لمفهوم نهج جديد ومحسّن لتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، مما يوفر للبلدان المشاركة والشركاء مساحة مخصصة يتم فيها اختبار الأفكار والابتكارات والمنهجيات الجديدة في سياق تصميم برنامج شامل يتسم بالمرونة وقابل للتكيف مع الظروف الوطنية. وستقوم البلدان الـ 18 المشاركة والوكالات الشريكة بعرض ومناقشة النتائج الرئيسية لعملية المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، خلال جلسة عامة مخصصة في الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وكذلك خلال الأنشطة الجانبية المرتبطة بها.

114- ويظل تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي ومراجعتها عملية بالغة الأهمية لوضع السياسات التي تزداد صعوبة تعبئة الموارد اللازمة لها من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية نظراً لبيئة التمويل الحالية. وستتطلب جهود تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي ومراجعتها في المستقبل نهجاً متنوعاً وربما غير متماثلة و/أو انتهازية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعبئة الموارد الكافية لتوسيع نطاقها المقبل. وتحفظ الآلية العالمية بقائمة انتظار للبلدان التي أعربت رسمياً عن رغبتها في المشاركة في أنشطة المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، بحيث يمكن النظر في إمكانية تقديم الدعم لها في المستقبل خلال فترة توسيع نطاق العملية.